مدارس الأئمة والخطباء والتعليم الديني في تركيا

محمد أسعد ألطن طاش*

ملخص: يتناول هذا البحث المسار التاريخي والتحولات التي شهدتها مدارس الأئمة والخطباء منذ تأسيسها عام 1924 في إطار قانون توحيد التعليم، وصولاً إلى يومنا هذا، ويسلّط الضوء على الأبعاد السياسية والأيديولوجية التي أثّرت في بنية هذه المدارس وأهدافها، ويكشف كيف أصبحت ساحة صراع بين التيارات العلمانية والمحافظة، خصوصًا بعد انقلاب 28 فبراير 1997م. ويستعرض كذلك التحوّلات الكمّية والنوعية التي طرأت عليها في عهد حزب العدالة والتنمية، مؤكدًا ضرورة تقييمها وفق أسس تربوية، بعيدًا عن التجاذبات السياسية.

الكلمات المفتاحية: مدارس الأئمة والخطباء، التعليم، الدين، تركيا، العلمانية.

* جامعة اسطنبول مدنيات، تركيا.

Imam Hatip Schools and Religious Education in Türkiye

MUHAMMED ESAT ALTINTAŞ*

ORCID NO:0000-0002-1677-9982 maltintas@medeniyet.edu.tr

ABSTRACT: *This article examines the historical trajectory and transformations of Imam Hatip schools since their establishment in 1924 under the Law on the Unification of Education, up to the present day. It highlights the political and ideological dimensions that have influenced the structure and objectives of these schools, revealing how they became a battleground between secular and conservative forces, especially after the February 28, 1997 coup. The article also reviews the quantitative and qualitative changes during the era of the Justice and Development Party, emphasizing the need to evaluate these institutions based on educational principles rather than political polarization.*

Keywords: *Imam Hatip schools, Education, Religion, Türkiye, Secularism.*

* Istanbul Medeniyet University, Türkiye.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(3/14)
87 - 118

Received Date: 08 / 06 / 2025 • Accepted Date: 11 / 08 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-003-005

مقدمة

تُعَدّ مدارس الأئمة والخطباء من أعرق المؤسسات التعليمية في تاريخ التعليم التركي، وقد أُسِّست في إطار المادة الرابعة من قانون «توحيد التعليم» الذي أُقِرّ في 3 مارس 1924. ومنذ تأسيسها، كانت هذه المدارس محل نقاش دائم في الأجندة التركية من حيث أهدافها وبنيتها ومناهجها وعددها وطلابها وخريجوها، بل كانت مشروع مؤسسة تعليمية كثيرًا ما طُعِن في وجودها ومشروعيتها ومكانتها القانونية.

وتجدر الإشارة إلى أن النقاشات المتعلقة بهذه المدارس لا تُجرَى غالبًا على أسس تربوية بحتة، بل تأتي في الغالب ضمن أطر سياسية أو أيديولوجية. إذ يستخدم كل حزب سياسي هذه المدارس أداة لنقل رسائله المتعلقة بالتعليم الديني وفقًا لأيديولوجيته الخاصة. وفي هذا السياق، يرى بعض الأطراف هذه المدارس كأنها تتعارض مع مبدأ العلمانية وقانون توحيد التعليم، متجاهلين أنها وليدة القانون الأساسي للجمهورية، في حين يعدّها آخرون قوة توحيدية للبلاد وضمانة للعلمانية، ويرون فيها المؤسسة الوحيدة القادرة على تربية الإنسان الذي تحتاج إليه هذه الأمة. ولهذا السبب، فإن التحولات السياسية التي شهدتها الجمهورية التركية أثرت بشكل مباشر في هذه المدارس، وجعلتها ميدانًا للصراع بين التيارات العلمانية والمحافظة. غير أن ما ينبغي أن يكون هو تقييم هذه المؤسسات لا من خلال سيطرة القوى السياسية أو الزوايا الأيديولوجية، بل وفقًا لطلبات أولياء الأمور والأهداف التي أُسِّست من أجلها، والعمل على رفع جودتها وكفاءتها.[1]

مرّ النظام التعليمي في تركيا عبر التاريخ بالعديد من التغيّرات والتحوّلات، وكانت مدارس الأئمة والخطباء من أكثر المؤسسات تأثرًا بهذه التحولات؛ إذ عرفت تاريخًا متقلّبًا شمل الإغلاق، وعرقلة النشاط، ثم إعادة الفتح. وقد تلقّت هذه المدارس ضربة قوية خاصة بعد انقلاب «ما بعد الحداثة» في 28 فبراير 1997 .غير أن الأمور بدأت تتغير مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، حيث شهد التعليم الديني أيضًا تحولات كبيرة، وسياسات إصلاحية بارزة. فقد اتّخذ حزب العدالة والتنمية تدريجيًّا سلسلة من الخطوات لإزالة الإجراءات الظالمة التي استهدفت مدارس الأئمة والخطباء بعد 28 فبراير 1997. ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، شهدت مدارس الأئمة والخطباء تحولات كبيرة من حيث الكمّ والنوع.

يتناول هذا البحث التحولات والتغيرات والاتجاهات التي شهدتها مدارس الأئمة

والخطباء منذ تأسيس حزب العدالة والتنمية حتى يومنا هذا، من حيث الأبعاد الكمية والنوعية. وإنّ دراسة كيفية تشكّل هذه المدارس والتغيرات التي طرأت عليها في عهد حزب العدالة والتنمية أمر مهمّ؛ لفهم واقعها الحالي، واقتراح السياسات المناسبة مستقبلاً.

المسار التاريخي لمدارس الأئمة والخطباء

لكي نتمكن من تقييم تطور مدارس الأئمة والخطباء خلال العشرين سنة الماضية على نحو سليم، ومن أجل فهم واقعها الحالي بشكل أفضل، من المفيد إلقاء نظرة موجزة على مسارها التاريخي منذ نشأتها. فمعرفة تاريخ هذه المدارس منذ تأسيسها حتى اليوم أمر بالغ الأهمية؛ لأنه يرشد إلى كيفية استمرارها في المستقبل. فمشكلات اليوم والغد وإمكاناتها تنبع من مجرى هذا التاريخ.[2]

يرجع الأساس القانوني والشرعي الأهم لوجود مدارس الأئمة والخطباء داخل النظام التعليمي التركي إلى قانون توحيد التعليم رقم 430، الصادر في 3 مارس 1924، الذي نصّ على ربط جميع المؤسسات التعليمية في البلاد -بميزانياتها- بوزارة المعارف «التربية والتعليم». واستنادًا إلى المادة الرابعة من هذا القانون، جرى افتتاح 29 مدرسة من مدارس الأئمة والخطباء. لكن عمر هذه المدارس لم يدُم سوى ست سنوات فقط. ففي نهاية العام الدراسي 1931-1932 أُغلِقت مدارس الأئمة والخطباء بالكامل، ورغم ادعاءات سبب الإغلاق التي طُرِحت حينها، تمثّلت في عدم وجود طلاب، وعدم خدمتها أهداف تأسيسها، وكونها عبئًا على ميزانية الدولة -وهي ذرائع تفتقر إلى الأساس المنطقي- فإنّ السبب الحقيقي وراء إغلاقها كان انعكاسًا مباشرًا لمفهوم العلمانية الإقصائية الذي تبنّاه النظام في تلك الفترة.[3]

في ظل ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع الانتقال إلى حياة متعددة الأحزاب، بدأت محاولات مراجعة وتصحيح السياسات العلمانية الإقصائية التي انتهجها حزب الشعب الجمهوري خلال فترة الحكم الأحادي. وقد ترافقت هذه المحاولات مع وعود الحزب الجديد: «الحزب الديمقراطي»، الذي ظهر على الساحة بتوجّه أكثر قربًا للدين، وهو ما أثار قلق حزب الشعب الجمهوري ودفعه إلى افتتاح مؤسسات تعليمية مدتها عشرة أشهر في إسطنبول وأنقرة تحت مسمّى: دورات إعداد الأئمة والخطباء.[4]

في عام 1949، قام حزب الشعب الجمهوري، بدافع سياسي، بإنشاء تلك الدورات

المؤقتة، غير أن الأمر تغيّر مع وصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة؛ إذ تحوّلت تلك الدورات إلى مدارس الأئمة والخطباء. واستنادًا إلى المادة الرابعة من قانون توحيد التعليم، أُعيد افتتاح مدارس الأئمة والخطباء في سبع محافظات على مستوى المرحلة الإعدادية، مدة الدراسة فيها أربع سنوات بعد المرحلة الابتدائية .وقد أسهم التعاون بين جلال أوكتن وتوفيق إليري في إسباغ مضمون أكاديمي، وبرامج تعليمية، وأهداف واضحة على هذه المدارس، بحيث لم تعد تُقارَن بتلك الدورات الصغيرة والهزيلة التي أُنشِئت عام 1949. وفي عام 1954، أُضيفت إلى مدارس الأئمة والخطباء أقسام ثانوية مدتها ثلاث سنوات.[5]

عقب هذه التطورات، لاقت هذه المدارس إقبالاً شعبيًّا كبيرًا. فبحلول عام 1970، بلغ عدد مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية 72 مدرسة، أي ما يعادل عشرة أضعاف عددها خلال عشرين عامًا، في حين ارتفع عدد طلابها من 876 طالبًا إلى 41,767 طالبًا، أي بزيادة تقارب خمسين ضعفًا. وقد أثارت هذه الطفرة الكمية الجدل في الأوساط العامة، حيث عبّر بعض أفراد المجتمع عن قلقهم من أن هذه المدارس تشكّل تهديدًا للعلمانية ومسار التحديث، وتُحدِث ازدواجية في النظام التعليمي، وهذا أدّى إلى تكثيف المحاولات لإغلاق الأقسام الإعدادية منها. وقد تناولت خطط التنمية الخمسية والمجالس القومية للتربية والتعليم هذه المسألة، وجرت التوصية بإغلاق الأقسام الإعدادية من مدارس الأئمة والخطباء.[6]

من النقاط الفارقة المهمّة في تاريخ مدارس الأئمة والخطباء مذكرة 12 مارس 1971 العسكرية، إذ شهدت مدارس الأئمة والخطباء بعد هذا التدخل تغييرَيْن أساسيين: أولهما كان إغلاق أقسامها في المرحلة الإعدادية بذريعة مخالفتها لقانون «توحيد التعليم». إذ كانت هذه المدارس، منذ عام 1951 حتى 1971، تقدم تعليمًا مدته سبع سنوات مقسمة إلى أربع سنوات للمرحلة الإعدادية، وثلاث سنوات للثانوية. وقد ورد في اللائحة التي أعدتها وزارة التربية الوطنية ونُشرت في 22 مايو 1972 ما يأتي:

«مدرسة الأئمة والخطباء: هي مدرسة مهنية، تقدّم تعليمًا مدة أربع سنوات بعد المرحلة الإعدادية، وتُعِدّ طلابها للعمل في المجال المهني، وكذلك للتعليم العالي في مجال تخصصهم».

العبارة الجديرة بالتوقف عندها في هذه اللائحة هي: «في مجال تخصصهم»، وهو ما

يعني أن خريجي مدارس الأئمة والخطباء لا يحقّ لهم مواصلة تعليمهم العالي إلا في تخصصات دينية، وهذا حدَّ من خياراتهم الأكاديمية. بالإضافة إلى ذلك، نصّت اللائحة الصادرة عام 1972 على منع تسجيل الطالبات في هذه المدارس. وقد أدّت هذه التطورات إلى فقدان سريع في أعداد الطلاب، إذ انخفض عدد الطلاب من 41,767 في عام 1970–1971 إلى 10,552 فقط في 1973–1974، أي بلغ التراجع إلى ما يعادل ربع العدد تقريبًا. وفي عام 1976، ألغى مجلس الدولة القرار المتعلق بمنع الفتيات، باعتباره مخالفًا لمبدأ تكافؤ الفرص، وسمح مجددًا بقبول الطالبات في هذه المدارس.

> **منح «قانون التعليم الأساسي»، خريجي مدارس الأئمة والخطباء حق الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الأخرى، بعد أن كان قبولهم محصورًا في «المعاهد الإسلامية العليا» وهذا أدى إلى ارتفاع عدد مدارس الأئمة والخطباء وعدد طلابها**

إلا أن نقطة التحوّل الأهمّ جاءت بعد عام من هذا القرار، حين صدر «قانون التعليم الأساسي» رقم 1739، الذي شكّل علامة فارقة في مسيرة مدارس الأئمة والخطباء، إذ قامت حكومة التحالف بين حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطنية، التي أُسِّست عام 1974، بإعادة فتح أقسام المرحلة الإعدادية لمدارس الأئمة والخطباء التي أُغلقت عام 1971، تنفيذًا لوعودها الانتخابية. وبموجب قانون التعليم الأساسي الصادر عام 1973، جرى تغيير اسم «مدرسة الأئمة والخطباء» إلى «ثانوية الأئمة والخطباء»، كما أُعيد ربط التعليم في هذه المدارس بالمرحلة الابتدائية بعد أن جرى اختصاره قبل عامين إلى أربع سنوات فقط، وأصبح التعليم فيها يمتد سبع سنوات، وقد نصت المادة 32 من قانون التعليم الأساسي على ما يأتي:

«ثانويات الأئمة والخطباء: هي مؤسسات تعليمية تابعة لوزارة التربية الوطنية، تُفتح بهدف إعداد الكوادر المكلّفة بالقيام بالخدمات الدينية، مثل الإمامة والخطابة، وتدريس القرآن الكريم، وتطبّق برامج تُعدّ الطلاب من جهة للمهنة، ومن جهة أخرى للتعليم العالي، وذلك ضمن منظومة التعليم الثانوي».

وبهذا القانون، لم تحصل مدارس الأئمة والخطباء على دعم قانوني إضافي فقط إلى جانب قانون «توحيد التعليم»، بل مُنِح خريجوها أيضًا حق الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الأخرى، بعد أن كان قبولهم محصورًا في «المعاهد الإسلامية العليا». ونتيجةً لكل هذه التغييرات، ارتفع مجددًا عدد مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية وعدد طلابها. إذ

بلغ عدد الطلاب في الفترة 1974–1975 نحو 24,091 طالبًا، وقفز إلى 138,798 طالبًا في عام 1980–1981، أي بزيادة تُقدَّر بنحو خمسة أضعاف.[7]

بين عامَي 1980 و1997، لم تحدث تغييرات جوهرية في أوضاع مدارس الأئمة والخطباء. حتى خلال فترة انقلاب 1980 العسكري، واصل هذا النوع من المدارس تطوره الكمي والنوعي بشكل مستقر حتى عام 1997، حين طُبِّق قانون التعليم الإلزامي المتواصل لثماني سنوات. وفي هذا الإطار، وبموجب ما ورد في الخطة الخمسية الخامسة للتنمية، وبهدف تعليم أبناء العمال الأتراك في الخارج، فُتح في العام الدراسي 1985–1986 أول ثانوية هي «ثانوية الأناضول للأئمة والخطباء» في منطقة بيكوز، لتقديم التعليم باللغة الألمانية. لاحقًا، وفي العام الدراسي 1989–1990، أُضيف قسم باللغة الإنجليزية إلى المدرسة التي نُقلت إلى كارتال، وتوالى افتتاح مدارس مماثلة، سواء بشكل مستقل أو ضمن ثانويات الأئمة والخطباء التقليدية.[8]

في الفترة من 13 إلى 17 مايو 1996، أوصت الجلسة الخامسة عشرة للمجلس الوطني للتعليم بفرض التعليم الإلزامي غير المنقطع، وتوجيه طلاب المدارس المهنية إلى التعليم العالي في تخصصاتهم. وفي أعقاب هذه التوصيات، اتخذ مجلس الأمن القومي في اجتماعه بتاريخ 28 فبراير 1997 قرارات سلبية مسّت المدارس الدينية، وعلى رأسها مدارس الأئمة والخطباء، التي عدّها الجناح العسكري في المجلس من أبرز مصادر «الأنشطة الرجعية» المزعومة.

ونص القرار الرابع الصادر عن المجلس على ما يأتي:

«يجب أن تبقى مؤسساتنا التعليمية الوطنية، المكلّفة بإعداد رجال دين مستنيرين أوفياء للنظام الجمهوري ومبادئ أتاتورك وإصلاحاته، ضمن المستوى المطلوب، ووفقًا لروح قانون توحيد التعليم».

ورغم أن اسم مدارس الأئمة والخطباء لم يُذكر صراحة، إلا أن العبارة المتعلقة بـ«الاحتفاظ بها ضمن الحاجة» و«وفقًا لروح قانون توحيد التعليم»، عكست نية واضحة لتقييد عدد طلاب هذه المدارس بما يتناسب مع حاجة رئاسة الشؤون الدينية فقط، ومنع خريجيها من الالتحاق بالتعليم العالي خارج كليات الشريعة. وعليه، شكّلت المادة الرابعة من قرارات المجلس نقطة انطلاق لتقليص مكتسبات مدارس الأئمة والخطباء على المستويين الكمي والنوعي.[9]

كان عام 1997 منعطفًا تاريخيًّا لمدارس الأئمة والخطباء. فالمكاسب التي تحققت في مجال التعليم الديني منذ الانتقال إلى التعددية الحزبية بدأت تتلاشى واحدة تلو الأخرى. أهم هذه الخطوات كان قانون «التعليم الإلزامي المستمر لثماني سنوات» الصادر في 16 أغسطس 1997، الذي أدّى أوّلاً إلى إغلاق الأقسام الإعدادية في جميع المدارس المهنية، وعلى رأسها مدارس الأئمة والخطباء. ومنذ عام 1998، توقفت مدارس الأئمة والخطباء عن قبول طلاب في مرحلتها الإعدادية، واقتصر دورها على التعليم الثانوي فقط. وبعد ثلاثة أيام فقط من صدور القانون، أصدرت هيئة المناهج والبرامج في وزارة التربية الوطنية القرار رقم 174، الذي حوّل هذه المدارس إلى مؤسسات ثانوية فقط. لكن لم يتوقف الأمر هنا؛ فالمؤسسات المعادية لتلك المدارس فرضت قيودًا على الأقسام الثانوية أيضًا.

فمثلاً:

لم يُسمَح للطلاب في الصفّين الثاني والثالث من ثانويات الأئمة والخطباء بالانتقال إلى مدارس أخرى لإكمال دراستهم.

مُنع الطلاب المسجّلون في هذه المدارس من دخول جامعات خارج كليات الشريعة، إذ حُظر تسجيلهم في ثانويات أخرى من أجل تعطيل مسارهم الجامعي.

حتى كليات الشريعة نفسها، جرى تقليص مقاعدها بشكل كبير، وهذا أدّى إلى خنق طلاب الأئمة والخطباء، ومنعهم من التقدم التعليمي.

بعض الطلاب الذين حاولوا الحصول على إفادة ترك المدرسة من الأئمة والخطباء للالتحاق بثانويات أخرى، قوبلوا بالرفض، وتعرض المديرون الذين قبلوهم إلى تحقيقات وفُصِل بعضهم من وظائفهم.[10]

إنّ هذه السياسات الأيديولوجية ضد مدارس الأئمة والخطباء أدّت إلى تقويض المدارس المهنية كافة أيضًا، إذ أصبح التعامل معها يحمل صبغة سياسية أكثر من كونه تعليميًّا، وهذا زاد من أزمتها على مستوى النظام التعليمي العام. انتهك المعارضون لمدارس الأئمة والخطباء لأسباب أيديولوجية- قانون توحيد التعليم وقانون المبادئ الأساسية للتعليم الوطني الصادر عام 1973 بشكل واضح وصريح. فعلى الرغم من أن هذين القانونين ينصّان رسميًّا على إنشاء مدارس لتخريج الأئمة والخطباء، إلا أن هذه المدارس وُوجهت بنضال قاسٍ بناءً على مسوِّغات سياسية وأيديولوجية، ووصِفت بأنها «بؤر رجعية» وأنها تقوم بـ«تجزئة التعليم».

وفي أعقاب تلك الفترة، شهدت مدارس الأئمة والخطباء تراجعًا كبيرًا من حيث الكمّ والنوع. فقبل تطبيق نظام التعليم المتواصل (الذي أُقِرّ لاحقًا)، كان عدد الطلاب في المرحلة المتوسطة لمدارس الأئمة والخطباء خلال العام الدراسي 1996-1997 يبلغ 318,775 طالبًا، لكن بعد سريان هذا القانون، بدأ مسار الإغلاق التدريجي، وانخفض عدد الطلاب في العام الدراسي 2000-2001 إلى 5,532 فقط. ولم يقتصر الأمر على انخفاض عدد الطلاب، بل شهدت نوعية الطلاب أيضًا تراجعًا وتغيرًا كبيرًا. فقد أصبحت مدارس الأئمة والخطباء تُعَدّ مؤسسات متوسطة لا يُقبل عليها إلا من لا يرغب في دخول الجامعة، أو من يستهدف فقط كليات الشريعة، أو حتى من لا يفكر أصلاً في مواصلة التعليم. وقد أدّى هذا التغيير إلى تراجع ملحوظ في مستوى كوادر رئاسة الشؤون الدينية، كما تدهورت جودة طلاب كليات الإلهيات.[11] وفي أعقاب انقلاب «ما بعد الحداثة» في 28 فبراير، لم تُغلق المرحلة المتوسطة فقط من مدارس الأئمة والخطباء، بل جرى أيضًا فرض نظام «فارق النسب» بموجب تعديل في المادة 45 من قانون التعليم العالي رقم 2547، للحد من دخول خريجي مدارس الأئمة والخطباء إلى الجامعات.

فبقرار المجلس التعليم العالي الصادر في اجتماعه بتاريخ 30 يوليو 1998 (رقم القرار: 98.8.90)، أصبح من شبه المستحيل لخريجي هذه المدارس دخول أي مؤسسة تعليم عالٍ خارج كليات الشريعة. فبينما كانت تُضرَب درجة النجاح في التعليم الثانوي لخريجي مدارس الأئمة والخطباء والمدارس المهنية في حساب القبول بنسبة 0.3، كانت تُضرب درجات طلاب المدارس الثانوية الأخرى بنسبة 0.8، وهو ما فرض على خريجي الأئمة والخطباء دخول الامتحان النهائي وهم متأخرون بنحو 30 نقطة مقارنة بأقرانهم من المدارس الأخرى. وبسبب هذا التطبيق الجديد، لم يتمكن حتى الطلاب الذين حصلوا على درجات عالية في امتحان القبول الجامعي من الالتحاق بكليات جيدة، مقارنةً بأقرانهم من خريجي المدارس الأخرى الذين حصلوا على عدد أقل من الإجابات الصحيحة. بل حتى أولئك الذين حصلوا على ترتيب ضمن أول 1000 طالب، لم يُقبلوا إلا بشق الأنفس في كليات ذات معدلات قبول منخفضة جدًّا. وبهذا الشكل، حدث انتهاك حق خريجي هذه المدارس في التعليم بطريقة لا يمكن تعويضها.[12]

الجدول 1. معدلات القبول الجامعي في مدارس الأئمة والخطباء الثانوية (1998–2005، النسبة المئوية)

السنة	حقوق	سياسة	تعليم	التربية الدينية والأخلاقية	شريعة
1998	232	277	3.285	322	1.420
1999	54	97	315	669	1.324
2000	96	149	639	778	1.254
2001	82	93	541	785	917
2002	91	70	433	603	685
2003	42	678	97	440	508
2004	11	115	226	429	500
2005	4	68	153	474	546

كما هو موضح في الجدول رقم1، فإن فرق المعامل الذي طُبّق من قِبل مجلس التعليم العالي (YÖK) في امتحانات القبول الجامعي (0.5 للمجالات المتوافقة، و0.2

لغير المتوافقة) أثّر سلبًا في التحاق خريجي ثانويات الأئمة والخطباء بالكليات المختلفة. غير أن الفاعلين السياسيين في تلك الفترة لم يكتفوا بهذه العقوبة المفروضة على خريجي ثانويات الأئمة والخطباء، بل ذهبوا إلى مزيد من التشديد. فعندما لاحظ المسؤولون قبول بعض طلاب الأئمة والخطباء -وإن كان عددهم قليلاً- في كليات خارج نطاق الإلهيات، اتُّخذ قرار بتعديل نظام المعاملات نحو مزيد من التشديد.

ففي عام 2003، قرر مجلس التعليم العالي أن يُضرَب المعدل المرجّح للنجاح في المرحلة الثانوية بـ(0.8) للطلاب الذين يختارون تخصصًا جامعيًّا متوافقًا مع مجال دراستهم في الثانوية، وبـ(0.3) للطلاب الذين يختارون تخصصًا غير متوافق. وبهذا القرار، أصبح دخول خريجي الثانويات المهنية إلى تخصصات جامعية مختلفة شبه مستحيل. ومع هذا العائق الجديد، اضطر طلاب الثانويات المهنية إلى بدء السباق بنقص يقارب 50 نقطة مقارنةً بزملائهم من المدارس الثانوية العامة (وكان هذا الفرق 30 نقطة في السابق). فعلى سبيل المثال، لم تتمكن الطالبة «إسراء إيجيجي» خريجة ثانوية كارتال الأناضولية للأئمة والخطباء، التي حصلت على الترتيب 21 على مستوى تركيا في امتحان نظام اختيار وتنسيق الطلاب (ÖSYS) عام 2003، من دخول التخصص الجامعي الذي كانت تطمح إليه.

وكما هو موضح في الجدول1، ففي عام 2005، وبسبب تطبيق نظام المعامل الجديد، استطاع 4 فقط من خريجي ثانويات الأئمة والخطباء الالتحاق بكليات الحقوق، و68 بكلية العلوم السياسية، و153 بدراسات تعليمية خارج تخصص مادة الثقافة الدينية والأخلاق، و474 بقسم تعليم الثقافة الدينية والأخلاق، و546 بكلية الإلهيات. ومن النقاط اللافتة في الجدول أيضًا، الانخفاض التدريجي في عدد المقاعد المخصصة لكليات الإلهيات. وهكذا، لم يُمنَع خريجو الأئمة والخطباء من دخول تخصصات أخرى فحسب، بل واجهوا أيضًا قيودًا في التخصصات التي كانت تُعَدّ ضمن مجالهم كتعليم الثقافة الدينية أو الإلهيات.

وفي هذه المرحلة، حُرِم طلاب الأئمة والخطباء من أحلامهم المستقبلية، وجرى السعي لعزلهم عن المجتمع. واضطر آلاف الطلاب الذين تعرضوا لهذه العقبات الظالمة خلال تلك الفترة لمواجهة صعوبات نفسية واجتماعية واقتصادية.[13] وقُبَيل فترة 28 فبراير (الانقلاب الأبيض)، كانت مدارس الأئمة والخطباء تحظى بطلب كبير، لكنها بدأت لاحقًا تعاني نقصًا في أعداد الطلاب. ففي نهاية عام 2002، انخفض عدد طلاب هذه

المدارس بشكل ملحوظ. ويُعزَى هذا الانخفاض إلى إغلاق الأقسام الإعدادية لتلك المدارس في عهد انقلاب 28 فبراير، وإلى تطبيق نظام المعامل المختلف في امتحانات القبول الجامعي، وهذا أدى إلى تراجع كبير في أعداد الطلاب بالمرحلة الثانوية. إضافة إلى ذلك، فُرِضت قيود على دخول الطالبات المحجبات إلى مدارس الأئمة والخطباء.

في الختام، فإن مدارس الأئمة والخطباء التي كانت تحظى بإقبال كثيف قبل فترة انقلاب 28 شباط، أصبحت مع مرور الوقت تعاني نقصًا في أعداد الطلاب. وقد يكون من المفيد مشاركة بعض البيانات المتعلقة بأعداد الطلاب في هذه المدارس خلال تلك الفترة الزمنية؛ لفهم المسألة بشكل أوضح.

وصلت مدارس الأئمة والخطباء في تركيا إلى أعلى مستوى من حيث عدد الطلاب أول مرة في العام الدراسي 1996–1997، أي قُبَيل بدء فترة انقلاب 28 شباط مباشرة. وفي تلك الفترة، بلغ إجمالي عدد الطلاب في هذه المدارس، عند جمع المرحلتين المتوسطة والثانوية (511.002). غير أن هذا العدد انخفض بسرعة مع بداية فترة انقلاب 28 شباط، ليصل في نهاية العام الدراسي 2002–2003 إلى (64.534) طالبًا فقط. وكما هو موضح في الجدول2، فإن مدارس الأئمة والخطباء في العام الدراسي 2002–2003 قد تراجعت إلى مستوى يعادل تقريبًا 13 % فقط من عدد الطلاب قبل ست سنوات.

الجدول 2. عدد المدارس والطلاب في مدارس الأئمة والخطباء قبل وبعد انقلاب 28 فبراير (1996–2003)

	أعداد مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية		أعداد مدارس الأئمة والخطباء الثانوية		
السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد الطلاب	مجموع الطلاب
1996-1997	601	318.775	601	192.227	511.002
1997-1998	604	218.631	605	178.046	396.677
2002-2003	-	-	536	64.534	64.534

المصدر: إدارة تطوير الإستراتيجية، https: / /sgb.meb.gov.tr

كان الهدف الحقيقي الوحيد من كل هذه الإجراءات هو: تحويل ثانويات الأئمة والخطباء، عبر السنوات، إلى مدارس غير مفضلة، بحيث تغلق تدريجيًا من تلقاء نفسها كما حدث في الماضي.

بمعنى آخر، كان المقصود هو إعادة تشكيل الصورة القائلة: «لم نغلق هذه المدارس نحن! بل أُغلِقت بسبب الإهمال، وعدم الاهتمام»، كما حدث في ثلاثينيات القرن الماضي، وذلك لإيهام الرأي العام بذلك.[14]

ومن المثير للاهتمام أنه بينما كان نسبة طلاب ثانويات الأئمة والخطباء من إجمالي طلاب المرحلة الثانوية النظامية تبلغ حوالي 10.88% قُبَيل فترة انقلاب 28 فبراير، فإن هذه النسبة انخفضت إلى 2.37% فقط في عام 2004، وهذا يدل بوضوح على تحقّق الهدف الذي سعى إليه الانقلاب في 28 فبراير.[15]

الحقوق والإنجازات التي تحققت في مدارس الأئمة والخطباء خلال فترة حزب العدالة والتنمية

في برنامج حزب العدالة والتنمية الذي أُسِّس عام 2001 تحت هذه الظروف، وردت وعود مهمّة تتعلق بالتعليم، منها إعادة تنظيم التعليم الإلزامي بشكل تدريجي يسمح بالاختيار والتوجيه، وإنهاء تطبيق المعامل الذي يعوّق تكافؤ الفرص، وإدخال مواد دينية اختيارية إلى جانب مقرر الثقافة الدينية والأخلاق الإلزامي.[16]

وجاء وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 بداية عهد جديد للتعليم الديني، وبالأخص لمدارس الأئمة والخطباء. إذ اتّخذ إجراءات تدريجية لتلبية مطالب المجتمع المتعلقة بهذه المدارس. خلال الفترة من 2003 وحتى 2023، أُعِيد فتح مدارس الأئمة والخطباء التي أُغلِقت على مستوى المرحلة الإعدادية، وأُلغِيت عقبة المعامل التي كانت تُطبَّق ضدها، وجرى إنهاء حظر ارتداء الحجاب، وغير ذلك من الخطوات الإيجابية التي حقّقت حقوقًا وإنجازات مهمّة في عدة مجالات.[17]

عمل حزب العدالة والتنمية ضمن سياساته القائمة على تلبية مطالب الناس على حل الانتهاكات الظالمة التي خلفها عهد انقلاب 28 فبراير، ورفع الضغوط المفروضة على التعليم الديني. ومع ذلك، لم يكن وصول الحزب إلى السلطة في 2002 يعني نهاية فورية لتأثير النخب العلمانية الاستبعادية في المجتمع، بل مثّل بداية مرحلة بدأ فيها التراجع التدريجي لتلك الممارسات الجائرة التي بلغت ذروتها في فترة انقلاب 28 فبراير. لأنه

من المستحيل إصلاح ما تضرر من عناصر وأسس التعليم بسرعة، أو تعويض الخسائر في وقت قصير. وقد واجهت محاولات حزب العدالة والتنمية في الفترتين الأوليين في تحويل العلمانية الاستبعادية إلى علمانية تحررية– معارضة شديدة من قبل نخبة علمانية مركزية تضم العسكريين، وأعضاء القضاء الأعلى، والبيروقراطيين، والأكاديميين، وبعض وسائل الإعلام، وأصحاب رؤوس الأموال الكبار. واستنادًا إلى الدروس المستفادة من التجارب السابقة، تجنّب حزب العدالة والتنمية في فتراته الأولى الصدام مع هذه الفئات التي لديها حساسية تجاه العلمانية الاستبعادية. لذلك، أمضى الحزب أول فترتين في توفير الأساس السياسي والقانوني والنفسي اللازم لاتخاذ خطوات في مجالات الحريات الدينية، والتعليم الديني، والخدمات الدينية. أما مطالب رفع الحواجز أمام مدارس الأئمة والخطباء والتصدي للظلم الواقع عليها، فقد تحققت تلبيتها بشكل أكبر في فترة حكم الحزب الثالثة.[18]

أهم مبادرة لحزب العدالة والتنمية بعد عام 2002 كانت تتعلق بحل مشكلة «المعامل» التي فُرِضت بشكل غير عادل منذ عام 1999. في بداية تلك الفترة، حاولت الحكومة معالجةَ مسألة فرق المعامل التي أثّرت في جميع المدارس المهنية، لكنها ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بثانويات الأئمة والخطباء. في أكتوبر 2003، قُدّم مشروع قانون للبرلمان يتعلّق بالمدارس المهنية، لكنه سُحِب بعد ردود فعل معارضة. وفي مايو 2004، قُدِّم مشروع قانون جديد إلى مجلس التعليم العالي بهدف إعادة تنظيم دخول الجامعات، إلا أن بعض المواد التي تؤثر في ثانويات الأئمة والخطباء رفضها رئيس الجمهورية آنذاك.

في فترة رئاسة أردوغان تيزيش لمجلس التعليم العالي، لم يحدث أي تغيير في قضية فرق المعامل. وفي ديسمبر 2005، أجرت وزارة التربية الوطنية تعديلاً في لائحة التعليم المفتوح يسمح لخريجي المدارس المهنية بأخذ مواد تعويضية للحصول على شهادة ثانوية عامة، إلا أن هذا التعديل أُلغِي في فبراير 2006 بقرار من مجلس الدولة بعد دعوى قضائية من التعليم العالي. جرت مناقشة مسألة المعامل في المجلس الوطني للتربية السابع عشر عام 2006، حيث برزت فكرة ضرورة مشاركة جميع طلاب المرحلة الثانوية في امتحانات القبول الجامعي على أساس متساوٍ وشروط متكافئة، لكن لم يُتَّخَذ قرار بإلغاء المعامل. بسبب اختلاف وجهة نظر الحكومة، أخفقت جهود إلغاء نظام المعامل في تلك الفترة.

في عهد يوسف ضيا أوزجان، الذي عينه الرئيس عبد الله غول، أُجرِي تعديل جديد

لإلغاء المعامل. في اجتماع مجلس التعليم العالي بتاريخ 21 يوليو 2009، قُرِّر (بقرار رقم 1266) إلغاء فرق المعامل المستخدم في امتحانات القبول الجامعي (0.8 داخل المجال و0.3 خارجه). لكن بعد فترة قصيرة، رفعت نقابة المحامين في إسطنبول دعوى قضائية لإلغاء القرار، فقام مجلس الدولة، في 20 نوفمبر 2009، بإلغاء قرار التعليم بالإجماع. بعد ذلك، خفّض التعليم العالي فرق المعامل بين المدارس العامة والمدارس المهنية إلى 0.02، إلا أن هذا القرار أيضًا ألغاه في 2010 مجلس الدولة. في العام نفسه، ألغت وزارة التربية الوطنية تطبيق مواد التخصص في التعليم الثانوي بشكل كامل. وفي 20 يوليو 2010، صدر قرار مجلس التعليم والتربية رقم 76 بإعادة تنظيم جداول الدروس في التعليم الابتدائي والثانوي، وهذا أدى إلى حل مشكلة المعامل.

في 1 ديسمبر 2011، أعلن التعليم العالي (بقرار رقم 2011.37.421) مساواة المعاملات المختلفة، وهذا يعني نهاية عدم المساواة في المعامل في مدارس الأئمة والخطباء. لاحقًا، خلال التعديلات القانونية لنظام التعليم الجديد الذي كان تشريعه في 2012 عُدِّل قانون التعليم العالي، فأُلغِي نظام المعامل بشكل دائم. يُذكَر أن نظام المعامل الذي كان له تأثير سلبي في الهيكل المؤسسي لمدارس الأئمة والخطباء وقيّد آفاق خريجيها قد جرى إلغاؤه في السنة الرابعة عشرة من حكم حزب العدالة والتنمية.[19]

في انقلاب 28 فبراير 1997، طُبِّق نظام التعليم الإلزامي المستمر مدة ثماني سنوات (قانون رقم 4306)، حيث أُغلقت المدارس الإعدادية ودُمِجت مع التعليم الابتدائي، وهذا رفع مدة التعليم الابتدائي إلى ثماني سنوات، وأدى ذلك إلى إغلاق أقسام الإعدادية في مدارس الأئمة والخطباء. وكان الدافع الأساسي وراء التعليم المستمر هو استهداف التعليم الديني، وبالأخص مدارس الأئمة والخطباء. ولم يكن أثر هذا القانون ماديًّا فقط بسبب الصعوبات التي سببها، بل ترك آثارًا روحية عميقة.[20]

بعد إلغاء تطبيق فرق المعامل في عهد حزب العدالة والتنمية، جرى اتخاذ تغيير مهمّ آخر يتعلق بمدارس الأئمة والخطباء، وذلك في إطار إعادة هيكلة النظام التعليمي التركي، حيث صدر قانون رقم 6287 في عام 2012، المعروف شعبيًّا بـ«نظام التعليم 4+4+4»، الذي أعاد تشكيل الهيكل المؤسسي لهذه المدارس. ينص البند الثالث من القانون المذكور على أن «تأسيس مؤسسات التعليم الابتدائي يجب أن يكون كمدارس مستقلة تشمل المرحلة الابتدائية والمتوسطة، إلا أنه يمكن تأسيس المدارس المتوسطة مع الابتدائية أو الثانوية بحسب الإمكانيات والظروف».

غيّر هذا القانون نظام التعليم الإلزامي المستمر المحدد بمدة ثماني سنوات، وزاد فترة التعليم الإلزامي إلى اثني عشر عامًا، مقسّمًا إلى ثلاث مراحل مدة كل منها أربع سنوات: الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية.

وهكذا أصبح من الممكن إنشاء مدارس متوسطة بأنواع مختلفة بعد المرحلة الابتدائية، وبذلك حوّل هذا القانون المدارس المتوسطة إلى هيكل ثنائي الطبقات يتضمن المدرسة المتوسطة العادية ومدرسة الأئمة والخطباء المتوسطة.

أُعِيد فتح الأقسام المتوسطة لمدارس الأئمة والخطباء التي أُغلقت خلال فترة نظام انقلاب 28 فبراير. وفي هذا الإطار، أُتيحت الفرصة للطلاب الذين أَتمّوا أربع سنوات من التعليم الابتدائي باختيار مدرسة الأئمة والخطباء المتوسطة للفترة التعليمية الثانية التي تمتدّ أربع سنوات. ومن هنا كان تنظيم التعليم الثانوي وفق نظام يسمح بتوجيه الأفراد وفقًا لاهتماماتهم واحتياجاتهم ومواهبهم. وبشكل خاص، أُتيح للطلاب في المرحلة الثانية (المدارس المتوسطة) الحق في تغيير خياراتهم بحرية ضمن العملية التعليمية، بما

يتوافق مع مبادئ الدولة الديمقراطية. وكان هذا التمكن من تعديل الخيارات داخل النظام خطوة مهمة. نتيجة لهذا القانون، جرى افتتاح 1,099 مدرسة متوسطة للأئمة والخطباء في العام الدراسي 2012–2013 على مستوى البلاد، وكان عدد الطلاب فيها 94,467 طالبًا. وازداد عدد هذه المدارس بسرعة ليصل إلى 2,777 مدرسة في العام الدراسي 2016–2017، أي بزيادة قدرها نحو 2.5 مرة، كما بلغ عدد الطلاب 657,020 طالبًا، مسجلاً زيادة ستة أضعاف تقريبًا.[21]

إن إحياء مدارس الأئمة والخطباء المتوسطة التي تعرضت لضرر بالغ بعد فترة 28 فبراير بفضل نظام التعليم 4+4+4 اعتبارًا من عام 2012، يُعتبر تطورًا إيجابيًا. وبفضل جهود حزب العدالة والتنمية، ارتفعت نسبة الطلاب الملتحقين بمدارس الأئمة والخطباء المتوسطة إلى إجمالي الطلاب في المدارس المتوسطة من 1.81% في عام 2013 إلى 12.59% في عام 2023.[22]

شهدت مدارس الأئمة والخطباء انخفاضًا ملحوظًا في أعداد الطلاب نتيجة القرارات المتخذة خلال فترة 28 فبراير؛ ففي العام الدراسي 1996–1997، كان هناك 511,502 طالبًا في 601 مدرسة تضم المرحلتين المتوسطة والثانوية، إلا أن هذا العدد تراجع إلى أدنى مستوى له وبلغ 64,534 طالبًا في العام الدراسي 2002–2003. مع تولي حزب العدالة والتنمية للحكم، لوحظ ارتفاع جديد في أعداد الطلاب في مدارس الأئمة والخطباء الثانوية اعتبارًا من عام 2003، حيث تضاعف عدد الطلاب تقريبًا خمس مرات بين 2003 و2012. لكن الزيادة الكبيرة حدثت بعد عام 2012، عقب التعديلات القانونية التي أزالت العوائق أمام هذه المدارس.[23]

تجدر الإشارة إلى أن نسبة طلاب مدارس الأئمة والخطباء الثانوية ضمن إجمالي طلاب المرحلة الثانوية، والتي كانت 10.88% قبل انقلاب 28 فبراير، انخفضت إلى 2.37% في عام 2004، ثم عادت لترتفع مجددًا إلى 10.34% في عام 2022، وهو ما يدل على تطبيع وضع هذه المدارس خلال عهد حزب العدالة والتنمية.[24]

في عهد حزب العدالة والتنمية، وفي إطار خطوات الديمقراطية في مجال التعليم، تم إلغاء تطبيق فرق المعامل، ورفع الحظر على ارتداء الحجاب، بالإضافة إلى افتتاح مدارس الأئمة والخطباء الثانوية للبنات، مما ساهم في زيادة نسب التحاق الطالبات بهذه المدارس. يشير الارتفاع المنتظم في أعداد الطالبات الملتحقات بمدارس الأئمة والخطباء خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية إلى أن هذه المدارس شكّلت بديلاً

لأسر لا ترغب في تعليم بناتها لأسباب دينية بعد المرحلة الابتدائية. وأصبحت مدارس الأئمة والخطباء المتوسطة والثانوية للبنات معروفة في المجتمع كمؤسسات تعليم ديني. وعلاوة على مساهمتها في تعليم الفتيات، كان لهذه المدارس دور هام في توسيع مشاركة النساء في مجال الخدمات الدينية.[25]

التغييرات في البرامج الدراسية لمدارس الأئمة والخطباء

في عهد حزب العدالة والتنمية، تم إجراء تغييرات شاملة وتجديدات في البرامج الدراسية لمدارس الأئمة والخطباء. شهدت هذه الفترة تحولات في محتوى المناهج وطرق التدريس، بهدف تحقيق تعليم ديني عصري ومتعدد الجوانب يتماشى مع متطلبات العصر. لم تقتصر البرامج على المواد الدينية فحسب، بل تم توسيعها لتشمل العلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية، واللغات الأجنبية، بما يهدف إلى تخريج طلبة متزودين بالمعرفة الدينية والثقافية والأكاديمية على حد سواء. من خلال الإصلاحات التي طالت البرامج التعليمية، تم تسهيل وصول خريجي مدارس الأئمة والخطباء إلى التعليم العالي، كما تم تطوير المهارات المهنية وقدرات التفكير النقدي لديهم. إضافة إلى ذلك، تم دمج التطورات التكنولوجية والمواد التعليمية الرقمية لتعزيز مفهوم التعليم العصري.

لقد أسهمت هذه التغييرات والتجديدات في تعزيز مكانة مدارس الأئمة والخطباء في المجتمع، ومهدت الطريق أمام خريجيها للاضطلاع بأدوار أكثر فعالية في الحياة الاجتماعية والأكاديمية. بعد إزالة العقبات التي كانت تعترض مدارس الأئمة والخطباء خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، حيث شهدت هذه المدارس تطورًا كميًا ملحوظًا، تم التركيز لاحقًا على التطور النوعي. ومن هذا المنطلق تم تنفيذ بعض التغييرات والتحولات والتجديدات. أحد التجديدات الهامة التي أدخلها حزب العدالة والتنمية على برامج التعليم الديني كان إضافة دروس دينية اختيارية إلى المناهج الدراسية للمدارس الإعدادية العامة ومدارس الأئمة والخطباء الإعدادية مع دخول نظام التعليم «4+4+4» حيز التنفيذ في عام 2012.

تتألف مؤسسات التعليم الأساسي من مدارس ابتدائية إلزامية مدة كل منها أربع سنوات، ومدارس إعدادية إلزامية لمدة أربع سنوات تتيح الاختيار بين برامج مختلفة، بالإضافة إلى مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية. في المدارس الإعدادية ومدارس الأئمة

والخطباء الإعدادية، تُدرَّس مواد اختيارية تساند التعليم الثانوي وفقًا لقدرات الطلاب وتطورهم وتفضيلاتهم. وتُدرس في المرحلتين الإعدادية والثانوية بشكل اختياري مواد مثل القرآن الكريم، وسيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والمعارف الدينية الأساسية. بعد المصادقة على القانون، ورد في جدول الحصص الأسبوعية للمؤسسات الابتدائية (الابتدائية والإعدادية) أن دروس القرآن الكريم، وسيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والمعارف الدينية الأساسية ستُدرس اختياريًا بمعدل ساعتين أسبوعيًا في الصفوف 5 و6 و7 و8. وبذلك، تم إضافة دروس دينية جديدة إلى المناهج الدراسية إلى جانب مادة «ثقافة دينية وأخلاق» التي كانت تدرس إجباريًا منذ عام 1982 من الصف الرابع الابتدائي وحتى الصف الثاني عشر.[26]

في عام 2013، وبعد تحويل جميع المدارس الثانوية العامة إلى مدارس الأناضول الثانوية، تحولت مدارس الأئمة والخطباء الثانوية بالكامل في عام 2014 إلى مدارس الأئمة والخطباء الأناضولية، بهدف استقطاب طلاب أكثر تأهيلاً. حدث تغيير مهم آخر في العام الدراسي 2016–2017، حيث تم تحويل 34 مدرسة الأئمة والخطباء إلى مدارس مشروع تطبيقي، حيث بدأت تطبيق مشاريع في مجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية. واستمر هذا الاتجاه مع افتتاح مدارس مشاريع الأئمة والخطباء في مجالات الحفظ القرآني، واللغات، والفنون الجميلة، والموسيقى، والرياضة، والتكنولوجيا، وغيرها. نموذج مدارس المشاريع الذي يضم برامج متنوعة جاء نتيجة بحث عن رفع جودة التعليم في هذه المدارس. حيث يتلقى الطلاب بالإضافة إلى موادهم المهنية دروسًا مكثفة في مجالات البرنامج المتخصص الذي يدرسون فيه.[27]

النقاش مستمر حول ما إذا كانت مدارس الأئمة والخطباء تُعد مدارس مهنية بحتة أم مدارس عامة تُعد للالتحاق بالجامعة. هناك رأي يرى أن التشريعات القانونية منذ أواخر العهد العثماني وحتى قانون توحيد التعليم صنفت هذه المدارس كمهنية. بينما يشير رأي آخر إلى أن هذه المدارس، لا سيما مع ازدياد اهتمام الفتيات بها، تؤدي إلى جانب إعداد المهنيين وظيفة تأهيل الطلاب للالتحاق بالتعليم العالي. تعددية البرامج في مدارس مشاريع الأئمة والخطباء تعكس أن هذه المدارس تتجاوز مجرد تلبية الحاجة للتعليم الديني وتخريج علماء دين مثقفين، إلى أهداف ومعانٍ أوسع.[28] لتجاوز المشاكل التي يواجهها خريجو مدارس الأئمة والخطباء عند التوجه إلى مؤسسات التعليم العالي

المتخصصة في مجالاتهم، تم إطلاق مشاريع جديدة، من بينها مشروع «مدارس الأئمة والخطباء المرتكزة على الدراسات الإسلامية». في إطار هذا المشروع، ومنذ العام الدراسي 2021–2022، بدأ تطبيق برامج إضافية دون تعديل المنهج الحالي، تهدف إلى تعزيز مهارات الطلاب في اللغة العربية والمهارات المهنية بفعالية أكبر. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص نسبة 10% من المقاعد الدراسية الإضافية في كليات الشريعة لطلاب مدارس مشاريع الأئمة والخطباء الحاصلين على شهادة حفظ القرآن، بهدف رفع كفاءتهم المهنية وتشجيعهم على التوجه إلى الدراسات الإسلامية.[29]

بعد عام 1980، بدأت مدارس الأئمة والخطباء تحظى باعتراف أكبر على المستوى الدولي، وقد ازدادت أهميتها بشكل ملحوظ خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، وذلك في سياق التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية وتوثيق العلاقات مع المجتمعات المسلمة في مختلف أنحاء العالم. لقد أصبحت النماذج التعليمية التي تقدمها هذه المدارس، وبُنيتها المؤسسية، ونوعية الكوادر التي تُخرّجها، محطّ اهتمام متزايد في المحافل الدولية. وقد اعتُبر النموذج التركي في تقديم الفهم الإسلامي داخل هذه المدارس مثالاً يُحتذى به من قِبل العديد من المجتمعات المسلمة حول العالم. وكنتيجة لذلك، تزايدت طلبات التعاون والمساعدة المقدمة إلى تركيا في مجال التعليم الديني وتكوين العاملين في هذا القطاع. وفي هذا السياق، بدأ افتتاح مؤسسات تعليمية شبيهة بمدارس الأئمة والخطباء في عدة بلدان، بالتعاون بين رئاسة الشؤون الدينية التركية من خلال وقف الديانة التركي ووزارة التربية الوطنية التركية. وهكذا، أصبحت مدارس الأئمة والخطباء، التي تمتلك إرثًا يمتد لأكثر من ستين عامًا داخل تركيا، نموذجًا تعليميًا دوليًا يُستنسخ ويُطبّق في عدد من الدول خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية.[30]

ومن بين التطورات اللافتة أيضًا في هذه المرحلة، ازدياد حركة الطلاب الدوليين نحو مدارس الأئمة والخطباء في تركيا. ويُعزى هذا التوجّه إلى رغبة تركيا في تلبية الحاجة المتزايدة لدى الدول ذات الأغلبية المسلمة –خاصة في منطقة البلقان، والقوقاز، وأفريقيا– إلى كوادر متخصصة في التعليم والخدمة الدينية، إلى جانب السعي لتعزيز التعاون الثقافي والتعليمي، وتكوين أفراد يسهمون في تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع تركيا، وترسيخ فهم ديني معتدل بعيد عن التطرف. وفي هذا الإطار، لعب البروتوكول الموقع بين المديرية العامة للتعليم الديني في وزارة التربية الوطنية التركية ووقف الديانة التركي بتاريخ 17 أغسطس/ آب 2006 دورًا محوريًا في فتح مدارس الأئمة والخطباء

الدولية داخل تركيا. وقد نصّ هذا البروتوكول على أن الهدف من هذه المدارس هو: «استقدام طلاب من خارج تركيا ليتعلموا الدين الإسلامي على نحو صحيح، وبناء جسور صداقة بين تركيا وتلك البلدان، وتخريج كوادر دينية متنورة، متسامحة، متمسكة بحرية الدين والمعتقد، ومزودة بالعلوم الوضعية». أما وزارة التربية الوطنية فقد أوضحت أن الغرض من هذه المبادرة يتمثل في تطوير الكفاءات اللغوية للطلاب القادمين من أكثر من 90 دولة، وتمكينهم من التعرف على ثقافات مختلفة، وإعدادهم ليكونوا قادرين على المنافسة على المستوى الدولي.[31]

وكما يتضح في الجدول (3)، فقد تلقى 14,748 طالبًا من جنسيات متعددة تعليمهم في المدارس الدولية للأناضول للأئمة والخطباء في تركيا. وبحسب بيانات المديرية العامة للتعليم الديني لعام 2024، فإن عدد الطلاب الدوليين/ الأجانب الملتحقين حاليًا بمدارس الأئمة والخطباء في تركيا يبلغ 129,447 طالبًا من 130 دولة مختلفة.

الجدول 3. عدد الطلاب في مدارس الأئمة والخطباء الثانوية الأناضولية الدولية (2006–2024)

السنوات	عدد الطلاب
2007-2006	326
2008-2007	368
2009-2008	372
2010-2009	419
2011-2010	477
2012-2011	527
2013-2012	568
2014-2013	635
2015-2014	788
2016-2015	862
2017-2016	1.035
2018-2017	1.032
2019-2018	1.076

السنوات	عدد الطلاب
2020-2019	1.211
2021-2020	914
2022-2021	1.187
2023-2022	1.610
2024-2023	1.371
الإجمالي	14.748

المصدر: المديرية العامة للتعليم الديني (2024).

من التطورات الأخرى التي شهدتها مدارس الأئمة والخطباء خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، تلك المتعلقة بتحسين جودة التعليم من خلال التعديلات التي أُدخلت على المناهج الدراسية. ففي ضوء التقدم الحاصل في مجالي العلوم والتكنولوجيا، تم تبني نهج يأخذ بعين الاعتبار اختلاف قدرات واهتمامات واحتياجات الطلاب، ويوفر مرونة في البرامج التعليمية تستوعب الفروقات في المستويات، وقد تم تحديث المناهج وفق هذا التوجه. وهدفت هذه التعديلات إلى رفع مستوى التعليم، وإعداد أفراد يمتلكون مؤهلات تمكّنهم من المنافسة في العالم المعاصر، وتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين، وإتاحة الفرصة للطلاب لاكتشاف ميولهم ومواهبهم. وقد تم تعديل برامج التعليم في مدارس الأئمة والخطباء في عامي 2008 و2018، ويكمن الفرق الجوهري بين البرنامجين في أن برنامج 2008 صيغ بروح تعددية، بينما ابتعد برنامج 2018 عن هذا الفهم. ويعود تبني الفهم التعددي في إعداد برامج 2008 إلى ما كان سائدًا خلال العقد الأول من حكم الحزب بعد عام 2002، من تأثير لمفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وغيرها من العوامل التي أخذها الحزب بعين الاعتبار ووجهت النقاشات حول التعليم الديني الرسمي في تلك المرحلة. إلا أن هذه الديناميات بدأت تفقد زخمها اعتبارًا من عام 2011، وهو ما انعكس بدوره على الفهم الديني العلمي الذي تبنّاه البرنامج الجديد، حيث شهد تغيّرًا ملحوظًا.[32]

التطورات الرقمية

إن مشاركة بعض البيانات المتعلقة بمدارس الأئمة والخطباء من شأنها أن تسهم في فهم أوضح لحالة هذه المدارس، ولما شهدته من تغيّرات وتحوّلات خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية.

أعداد مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية والثانوية

بعد الانقلاب ما بعد الحداثي في 28 فبراير، أُغلقت مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية بالكامل، غير أنها أُعيد فتحها في عهد حزب العدالة والتنمية خلال العام الدراسي 2012-2013. ومنذ ذلك التاريخ، شهد عدد هذه المدارس تزايدًا مستمرًا ليبلغ 3,432 مدرسة في العام الدراسي 2022-2023. وبهذا، بلغت نسبة مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية من إجمالي المدارس الإعدادية في البلاد حوالي 18.15%.

الجدول 4. عدد مدارس الأئمة والخطباء الثانوية (2011-2023)

السنوات	أعداد مدارس الأئمة والخطباء المتوسطة
2012-2011	0
2013-2012	1.131
2014-2013	1.276
2015-2014	1.664
2016-2015	1.996
2017-2016	2.824
2018-2017	3.162
2019-2018	3.534
2020-2019	3.462
2021-2020	3.427
2022-2021	3.451
2023-2022	3.432

المصدر: رئاسة تطوير الإستراتيجية، https: / /sgb.meb.gov.tr

بعد 28 فبراير، شهدت مدارس الأئمة والخطباء الثانوية انخفاضًا كبيرًا في أعداد

الطلاب المسجلين فيها، وتبع ذلك ثبات نسبي في عدد هذه المدارس خلال الفترة بين عامي 2001 و2012. غير أن فترة حكم حزب العدالة والتنمية شهدت، اعتبارًا من عام 2012، زيادة ملحوظة في عدد هذه المدارس، وذلك نتيجة إلغاء الفارق في احتساب المعدلات ورفع الحظر عن ارتداء الحجاب، إضافة إلى إعادة فتح القسم الإعدادي. ووفقًا للبيانات الرسمية الحديثة الصادرة عن وزارة التربية الوطنية، بلغ عدد مدارس الأئمة والخطباء الثانوية في عام 2023 نحو 1,714 مدرسة، ما جعل نسبتها من إجمالي المدارس الثانوية تصل إلى 13.87%.

الجدول 5. عدد مدارس ثانويات الأئمة والخطباء (2001–2023)

السنوات	أعداد مدارس ثانويات الأئمة والخطباء
2002-2001	462
2003-2002	451
2003-2002	440
2004-2003	442
2005-2004	452
2006-2005	453
2007-2006	455
2008-2007	456
2009-2008	458
2010-2009	465
2011-2010	538
2012-2011	548
2013-2012	711
2014-2013	846
2015-2014	1.021
2016-2015	1.149

السنوات	أعداد مدارس ثانويات الأئمة والخطباء
2017-2016	1.412
2018-2017	1.482
2019-2018	1.609
2020-2019	1.625
2021-2020	1.673
2022-2021	1.693
2023-2022	1.714

المصدر: رئاسة تطوير الإستراتيجية، https: / /sgb.meb.gov.tr

أعداد الطلاب في المدارس الإعدادية والثانوية للأئمة والخطباء

انخفض عدد الطلاب في مدارس الأئمة والخطباء بشكل كبير عقب انقلاب 28 فبراير، إلا أن هذا العدد شهد ازديادًا ملحوظًا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، وذلك نتيجة إزالة العراقيل التي كانت تعيق الإقبال على هذه المدارس، مثل ظلم نظام المفاضلة (التمييز في النسب المئوية)، وحظر الحجاب، وإغلاق مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية، وتقييد الانتقال الأفقي من مدارس الأئمة والخطباء الثانوية إلى مدارس أخرى. وقد أسهمت هذه الإصلاحات في ارتفاع عدد الطلاب المسجلين في هذه المدارس عامًا بعد عام بشكل ملحوظ.

الجدول 6. أعداد الطلاب الدارسين في المتوسطة لمدارس الأئمة والخطباء (2011-2023)

السنوات	عدد طلاب مدارس الأئمة والخطباء المتوسطة
2012-2011	0
2013-2012	94.967
2014-2013	240.015
2015-2014	385.830

السنوات	عدد طلاب مدارس الأئمة والخطباء المتوسطة
2016-2015	524.295
2017-2016	651.954
2018-2017	723.108
2019-2018	761.785
2020-2019	777.439
2021-2020	714.297
2022-2021	710.264
2023-2022	695.499

المصدر: رئاسة تطوير الإستراتيجية، https: / /sgb.meb.gov.tr

لقد شهد عدد الطلاب زيادة تُقدّر بنحو ستة أضعاف. ففي العام الدراسي 2022–2023، بلغت نسبة الطلاب المسجلين في مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية من إجمالي طلاب المرحلة الإعدادية 12.59%، بينما بلغت نسبة طلاب ثانويات الأئمة والخطباء من مجموع طلاب المرحلة الثانوية 10.05%.[33]

الجدول 7. أعداد الطلاب الدارسين في ثانويات الأئمة والخطباء (2001–2023)

السنوات	عدد طلاب ثانويات الأئمة والخطباء
2002-2001	462
2003-2002	451
2004-2003	440
2006-2005	442
2008-2007	452
2010-2009	453
2012-2011	455
2014-2013	456

السنوات	عدد طلاب ثانويات الأئمة والخطباء
2016-2015	458
2018-2017	465
2020-2019	538
2021-2020	548
2022-2021	711
2023-2022	846

المصدر: رئاسة تطوير الإستراتيجية، https: / /sgb.meb.gov.tr

نسب اختيار الطلبة لمواد التعليم الديني الاختياري

تم إدراج دروس التعليم الديني الاختياري في المدارس منذ عام 2012 باعتبارها حقًا دستوريًا، استجابة للطلب الشعبي الكبير. ومع ذلك، لم تكن نسب إقبال الطلبة على اختيار هذه الدروس بالمستوى المتوقع، بل إن هذه النسب تنخفض تدريجيًا مع التقدم في المستوى الدراسي. ويمكن إرجاع هذا الوضع إلى أسباب متعددة، تتعلق بالمعلم، والمناهج، والكتب الدراسية، وبيئة التعلم، والنظام التربوي بشكل عام. لذلك، فإن هذه العوامل تحتاج إلى تحليل شامل من مختلف الجوانب.[34]

الجدول 8. نسب الطلاب الذين يختارون مواد الدين الاختيارية في المدارس الإعدادية والثانوية (2012–2024، النسبة المئوية)

السنة	المرحلة المتوسطة				المرحلة الثانوية			
	الصف الخامس	الصف السادس	الصف السابع	الصف الثامن	الصف التاسع	الصف العاشر	الصف الحادي عشر	الصف الثاني عشر
2012–2013	28,30	–	–	–	33,80	–	–	–

السنة	المرحلة المتوسطة				المرحلة الثانوية			
2013–2014	37,40	25,30	–	–	38,40	8,10	–	–
2014–2015	23,50	19,90	16,70	–	32,60	20,90	3,80	–
2015–2016	22,50	18,90	14,30	9,30	33,10	20,40	3,30	2,50
2016–2017	23,83	19,61	14,36	8,50	34,42	21,38	4,40	2,89
2017–2018	23,00	19,71	9,83	7,46	28,78	20,75	4,39	2,99
2018–2019	22,70	19,31	14,20	7,35	29,10	20,80	2,50	1,60
2019–2020	21,08	17,54	12,31	6,17	27,06	19,58	1,73	1,31
2020–2021	19,48	16,20	10,76	5,00	25,36	17,90	1,67	1,21
2021–2022	20,49	16,85	10,43	4,47	25,12	20,38	1,87	1,34
2022–2023	19,57	15,88	9,83	4,09	25,49	19,13	1,93	1,33
2023–2024	30,68	31,94	31,58	31,47	26,91	24,93	3,16	5,16

المصدر: الإدارة العامة للتعليم الديني (2024)

خاتمة

تاريخيًا، تُعد مدارس الأئمة والخطباء من أقدم المؤسسات التعليمية في تركيا. تقدم هذه المدارس تجربة ونموذجًا تعليميًا فريدًا مرتبطًا بعملية التحديث في تركيا. ومع ذلك، منذ تأسيسها، كانت أعداد هذه المدارس، وأهدافها، ومناهجها، وطلابها وخريجيها موضوع نقاش دائم على الساحة الوطنية. وغالبًا ما تجرى هذه النقاشات على مستويات سياسية وأيديولوجية أكثر منها علمية وتربوية. شهدت التطورات في مدارس الأئمة والخطباء تقلبات مرتبطة بالقرارات التي اتخذتها النخب السياسية والإدارية.

تم إغلاق مدارس الأئمة والخطباء بالكامل خلال فترة حكم الحزب الواحد التي سيطر عليها العلمانية الاستبعادية، لكنها أعيد فتحها فعليًا في عام 1951 خلال فترة حكم حزب الشعب الديمقراطي استجابةً لطلب الشعب على الخدمات الدينية. منذ يوم تأسيسها، جذبت هذه المدارس اهتمام المجتمع، وزاد عدد المدارس والطلاب على هذا الأساس. في عام 1973، منح قانون التعليم الأساسي هذه المدارس صفة المدارس الثانوية، وأُعطي خريجوها حق الالتحاق بالجامعة، ومع قبول الطالبات زاد عدد المدارس والطلاب بشكل أكبر. حتى عام 1997، لم يحدث تطور كبير. بعد 28 فبراير 1997، وبقرار التعليم المستمر لمدة ثماني سنوات، أُغلقت الأقسام الإعدادية لهذه المدارس، وتم منع خريجيها من الالتحاق بكليات غير كلية اللاهوت. حاولت السياسات غير الديمقراطية منع زيادة هذه المدارس، مما أدى إلى انخفاض كبير في أعداد المدارس والطلاب. تسبب هذا الوضع في تراجع كمي ونوعي في مدارس الأئمة والخطباء بين عامي 1998 و2003.

بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في عام 2002، عند النظر إلى التطورات في مدارس الأئمة والخطباء، يتضح أن آثار فترة 28 فبراير ما تزال قائمة. ففي أواخر عام 2002، كان عدد الطلاب في مدارس الأئمة والخطباء الثانوية منخفضًا جدًا. وعلى الرغم من حدوث زيادة جزئية في أعداد المدارس والطلاب بدءًا من عام 2003، لم تتحقق الزيادة المتوقعة بسبب عدم حل مشكلة الفارق في نظام قبول الجامعات المعروف بـ«كأثقال المعامل». ومع ذلك، ساهم وصول حزب العدالة والتنمية في توفير راحة نفسية كبيرة وأدى إلى رفع التدابير غير العادلة الموجهة لهذه المدارس، مما أعاد الاهتمام بها إلى الارتفاع مجددًا.

في إطار إعادة هيكلة النظام التعليمي التركي، أجرت حكومة حزب العدالة والتنمية تغييرات جذرية في عام 2012. ففي 30 مارس 2012، تم إقرار تعديل قانوني استبدل التعليم الإلزامي المستمر لمدة ثماني سنوات بالتعليم الإلزامي المتدرج لمدة اثنتي عشرة سنة، وأُعيد فتح مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية التي أُغلقت في 1997. كما أُعيد تنظيم عمليات القبول والتسجيل في الجامعات، مما أتاح لخريجي مدارس الأئمة والخطباء الثانوية الالتحاق بجميع التخصصات دون عوائق. ونتيجة لذلك، تم افتتاح مدارس جديدة تحت مسمى مدارس الأئمة والخطباء الإعدادية والثانوية، واستمر عدد الطلاب في الزيادة عامًا بعد عام.

إلى جانب الزيادة الكمية، تعكس الجهود المبذولة لتحسين جودة هذه المدارس بحثًا واضحًا عن الارتقاء بالمستوى التعليمي. فقد تم إطلاق نموذج مدارس الأئمة والخطباء الثانوية القائمة على برامج متنوعة عام 2014، كتجسيد لهذا السعي نحو تحسين الجودة. خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، تحولت مدارس الأئمة والخطباء إلى مدارس تركز على الإعداد للتعليم العالي، وتم إثراؤها ببرامج متعددة تلائم اهتمامات ومواهب الطلاب. واعتبارًا من عام 2023، يتم تطبيق 11 برنامجًا مختلفًا في مدارس الأئمة والخطباء النموذجية. لقد أصبحت مدارس الأئمة والخطباء مؤسسات تعليمية فريدة تقدم تنوعًا واسعًا من البرامج التعليمية، بدءًا من العلوم الطبيعية والاجتماعية إلى الفنون والرياضة. كما أن هذا التطور يدل على أن أهداف ومهمة مدارس الأئمة والخطباء ليست محصورة فقط في تخريج علماء دين مثقفين، بل تتوسع لتشمل أفقًا أوسع. ويُعد افتتاح مدارس الأئمة والخطباء الدولية أمرًا مهمًا لما له من تأثيرات استراتيجية إيجابية على تركيا.

الهوامش والمراجع:

1. İbrahim Aşlamacı, "Din Eğitimi Politika ve Uygulamalarında AK Parti'nin 15 Yılı", AK Parti'nin 15 Yılı, ed. İsmail Çağlar ve Ali Aslan, (SETA Yayınları, İstanbul: 2017), s. 181-209; H. Yusuf Acuner, "İmam Hatip Okullarında Din Eğitimi ve Sorunları", Türkiye'de Din Eğitimi ve Sorunları, ed. Mustafa Köylü, (Dem Yayınları, İstanbul: 2018), s. 131-167.
2. İsmail Kara, Cumhuriyet Türkiyesi'nde Bir Mesele Olarak İslam 2, (Dergah Yayınları, İstanbul: 2016).

3. Halis Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi, (MÜİF Yayınları, İstanbul: 1999); Nahid Dinçer, 1913'ten Gü- nümüze İmam-Hatip Okulları Meselesi, (Şule Yayınları, İstanbul: 1998); Osman Ergin, Türk Maarif Tarihi, (Eser Matbaası, İstanbul: 1977); Kara, Cumhuriyet Türkiyesi'nde Bir Mesele Olarak İslam 2; Mustafa Öcal, Medresetü'l-Eimme ve'l-Huteba'dan İmam Hatip Liselerine Bizim Okullarımız, (ÖNDER Yayınları, İstanbul: 2011); İsmet Parmaksızoğlu, Türkiye'de Din Eğitimi, (MEB Basımevi, Ankara: 1966); Ahmet Ünsür, Kuru- lu5undan Günümüze İmam Hatip Liseleri, (Ensar Neşriyat, İstanbul: 2005).

4. "C.H.P. Yedinci Büyük Kurultay Tutanağı Ankara, 19 Kasım 1947 Cumhuriyet Halk Partisi", CHP Merkez Kütüphanesi, (1948), https://kutuphane.chp.org.tr/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionum- ber=6930&query_desc=copydate%3A%221948.%22, (Erişim tarihi: 11 Aralık 2024); Dinçer, 1913'ten Günümüze İmam-Hatip Okulları Meselesi; İsmail Kara, "İmam-Hatip Liselerini Yeniden Tartışmak", İmam-Hatip Liselerinde Eğitim ve Öğretim, ed. Mahmut Zengin, (DEM Yayınları, İstanbul: 2005), s. 35-43.

5. Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi.

6. İbrahim Aşlamacı, Payda5larına Göre İmam-Hatip Ortaokullarında Din Eğitimi, (Dem Yayınları, İstan- bul: 2017); Mustafa Öcal, Osmanlı'dan Günümüze Türkiye'de Din Eğitimi, (Dergah Yayınları, İstanbul: 2015).

7. İbrahim Aşlamacı, Payda5larına Göre İmam-Hatip Ortaokullarında Din Eğitimi; Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi: Türkiye'nin Özgün Eğitim Modeli İmam Hatip Okulları (1913-2022), (Önder İmam Hatipliler Derneği Yayınları, İstanbul: 2022); Ünsür, Türkiye'de Din Eğitimi.

8. Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi; Ünsür, Türkiye'de Din Eğitimi.

9. Mehmet Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönü5ümü (1997-2012), (İlke İlim Kültür Eğitim Vakfı, İstanbul: 2012); Öcal, Medresetü'l-Eimme ve'l-Huteba'dan İmam Hatip Liselerine Bizim Okullarımız.

10. Acuner, "İmam Hatip Okullarında Din Eğitimi ve Sorunları"; Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönü5ümü (1997-2012); Öcal, Medresetü'l-Eimme ve'l-Huteba'dan İmam Hatip Liselerine Bizim Okullarımız.

11. Acuner, "İmam Hatip Okullarında Din Eğitimi ve Sorunları", s. 151; Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi, s. 19; Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönü5ümü (1997-2012), s. 118; Ünsür, Türkiye'de Din Eğitimi, s. 232.

12. Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü (1997-2012); Ünsür, Türkiye'de Din Eğitimi.

13. Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü (1997-2012).

14. Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü (1997-2012), s. 70.

15. Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi.

16. Kalkınma ve Demokratikleşme Programı, (AK Parti, Ankara: 2002).

17. 2003'ten 2023'e Milli Eğitim, (MEB Yayınları, Ankara: 2024).

18. İsmail Akyüz, "Adalet ve Kalkınma Partisi'nin Din Politikaları (Recep Tayyip Erdoğan Dönemi)", (Yayımlanmamış Doktora Tezi, Sakarya Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Sakarya: 2016); Aşlamacı, "Din Eğitimi Politika ve Uygulamalarında AK Parti'nin 15 Yılı".

19. Aşlamacı, "Din Eğitimi Politika ve Uygulamalarında AK Parti'nin 15 Yılı"; Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü (1997-2012); Öcal, Osmanlı'dan Günümüze Türkiye'de Din Eğitimi.

20. Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü (1997-2012).

21. Aşlamacı, Paydaşlarına Göre İmam-Hatip Ortaokullarında Din Eğitimi; Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü (1997-2012); 2003'ten 2023'e Milli Eğitim.

22. Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi; 2003'ten 2023'e Milli Eğitim.

23. Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi; 2003'ten 2023'e Milli Eğitim.

24. Ayhan, Türkiye'de Din Eğitimi.

25. Nurullah Altaş ve Umut Kaya, Türkiye'de Din Eğitimi: Genel Görünüm ve Eğilimler (2012-2022), (İlke İlim Kültür Eğitim Vakfı, İstanbul: 2023); Zarife Şeyma Arslan ve Sema Silkin, "İmam Olmayacak Kara: İmam Hatip Okullarında Kız Öğrenci Varlığına Dair Bir Araştırma", 100. Yılında İmam Hatip Liseleri, ed. Recep Kaymakcan vd., (Ensar Neşriyat, İstanbul: 2013), s. 631-647; 2003'ten 2023'e Milli Eğitim.

26. Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü (1997-2012), s. 20, 191-192.

27. Aşlamacı, "Din Eğitimi Politika ve Uygulamalarında AK Parti'nin 15 Yılı", s. 193-194; Ahmet Koyuncu ve Mehmet Birekul, "Bir Model Arayışı Olarak Uluslararası İmam Hatip Liseleri", Muhafazakar Düşünce Dergisi, Cilt: 10, Sayı: 40, (2014), s. 171-188.

28. Altaş ve Kaya, Türkiye'de Din Eğitimi, s. 64-65.

29. Altaş ve Kaya, Türkiye'de Din Eğitimi, s. 73-74.

30. İbrahim Aşlamacı, "Pakistan Medreselerine Bir Model Olarak İmam Hatip Liseleri", (Yayımlanmamış Doktora Tezi, Sakarya Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Sakarya: 2013).

31. Sefa Şahin, "Uluslararası Anadolu İmam Hatip Liseleri için 540 Yabancı Uyruklu Öğrenci Alınacak", Anadolu Ajansı, 9 Mart 2022; Koyuncu ve Birekul, "Bir Model Arayışı Olarak Uluslararası İmam Hatip Liseleri", s. 174.

32. Aşlamacı, "Din Eğitimi Politika ve Uygulamalarında AK Parti'nin 15 Yılı", s. 193; Emre Altıntaş, "Türkiye'de 2002 Sonrası Din Eğitimi Tartışmaları", (Yayımlanmamış Doktora Tezi, Marmara Üniversitesi, İstanbul: 2020), s. 199-200; Bahçekapılı, Türkiye'de Din Eğitiminin Dönüşümü (1997-2012), s. 138-140; Öcal, Osmanlı'dan Günümüze Türkiye'de Din Eğitimi, s. 301-311; 2003'ten 2023'e Milli Eğitim, s. 48.

33. 2003'ten 2023'e Milli Eğitim.

34. Muhammet Şevki Aydın, Din Eğitimi Bilimi, (Kimlik Yayınları, Kayseri: 2021).